

فهرس تحليلي للمحتويات

الموضوع	الفقرة	الصفحة
فهرس تحليلي للمحتويات	-	٥
فهرس تحليلي للأحكام القضائية	-	١٧
تقديم	-	٤٩
مقدمة عامة	-	٥٥
١- مكانة الموضوع	١	٥٥
٢- منهج البحث	٧	٥٧
(أ) المنهج التأصيلي	٨	٥٧
(ب) الطريقة الموضوعية	١١	٦٠
(ج) الطريقة الموازنة	١٣	٦٠
٣- خطة البحث	١٥	٦٢

القسم العام

في تشريع حجية الحكم القضائي في نظام التقاضي الإسلامي

- تمهيد عام	١٦	٦٥
الباب الأول: في نشأة فكرة الحجية في المصادر والمذاهب التشريعية		
- تمهيد	١٩	٦٩
- اصطلاح النقض	٢٠	٦٩
- معنى الحجية عند الفقهاء	٢٣	٧١
- وظيفة الحجية في التشريع المدني القضائي	٢٥	٧٢
- تعريف الحجية	٢٦	٧٣
- هل فكرة الحجية تمنع الطعن في الحكم القضائي؟	٢٨	٧٤

الفصل الأول: في مصادر حجية الحكم القضائي

أولاً: المبادئ العامة في القضاء التي تستند إليها أصول هذه النظرية	٣٦	٧٨
المبدأ الأول: منع تجديد الخصومات	٣٩	٧٨
المبدأ الثاني: مراعاة استقرار الأحكام القضائية	٤١	٧٩
المبدأ الثالث: الحفاظ على ولاية القضاء وصيانتها	٤٤	٨٠

الفقرة الصفحة

الموضوع

٨٢	٤٨	المبدأ الرابع : تغليب المصلحة العامة على العدالة
٨٥	٥٣	المبدأ الخامس : مراعاة استقرار الحقوق والمراكز الشرعية
٨٥	٥٤	ثانيا : الأدلة التفصيلية التي تثبت النظرية
٨٦	٥٥	أ - المصادر الأساسية
٨٦	٥٧	١- دليل النظرية من الكتاب
٨٩	٦٣	٢- أدلة النظرية من السنة
٩٧	٨٠	٣- دليل النظرية من الإجماع
٩٩	٨٣	ب - المصادر التبعية (أدلة النظرية من فقه الصحابة والتابعين)

الفصل الثاني : في استنباط مناط حجية الحكم القضائي من فقه المذاهب

التشريعية

			المبحث الأول : في حجية الحكم القضائي في النصوص الفقهية
١١٠	١٠٢	(نظريات فقهاء المذاهب التشريعية عن فكرة الحجية)
١١١	١٠٥	(١) النظرية الأولى : مناط حجية الحكم القضائي هو صحته
١١١	١٠٥	- أصحاب النظرية ومضمونها
١١١	١٠٦	- النصوص الفقهية
١١٢	١٠٧	- نتيجة النظرية
			(٢) النظرية الثانية : مناط حجية الحكم القضائي هو عدم مخالفته
١١٣	١٠٨	لأحكام الشريعة القطعية
١١٣	١٠٨	- أصحاب النظرية ومضمونها
١١٤	١٠٩	- النصوص الفقهية
١١٩	١١٠	- نتيجة النظرية
١٢٠	١١٢	(٣) تقدير النظريتين والموازنة بينهما
١٢٤	١٢٠	المبحث الثاني : في حجية الحكم القضائي في القواعد الفقهية
١٢٥	١٢١	القاعدة الأولى : الاجتهاد لا ينقض بمثله
١٢٥	١٢٢	أ - معناها
١٢٦	١٢٣	ب - نطاقها
١٢٧	١٢٤	ج - أساسها التشريعي

١٢٨	١٢٧	د - تقديرها
الموضوع			
الفقرة الصفحة			
١٢٩	١٣٠	القاعدة الثانية : سد الذرائع
١٣٦	١٣٤	القاعدة الثالثة : المصلحة العامة
١٣٣	١٣٦	القاعدة الرابعة : لا ضرر ولا ضرار
١٣٤	١٣٨	القاعدة الخامسة : الخاص يقدم على العام
الباب الثاني : في تطور فكرة الحجية في النظر الشرعي العصري			
١٣٧	١٤١	تمهيد
الفصل الأول : في حجية الحكم القضائي في الفقه الاستشراقي			
(آراء المشرعين الفرنسيين عن فكرة الحجية في المذاهب الفقهية التشريعية)			
(١) المذهب الأول : إنكار حجية الحكم القضائي انطلاقاً			
١٤٠	١٤٩	من المعنى العصري للحجية
١٤١	١٥١	- غالبية فقهاء الفقه الفرنسي ينكرون تشريع الحجية في فقه الشريعة
١٤١	١٥٢	- الفقيه zeys و robe يريان أن الفقه الإسلامي ينبذ فكرة الحجية
١٤٢	١٥٣	- الأستاذ hebraud يؤكد هذه النظرية
- الأستاذ milliot يرى أن قاعدة الحجية لا تتماشى مع			
١٤٣	١٥٤	القضاء الإسلامي
- الدكتور roymond يرى أن القاضي في الشريعة له حرية			
١٤٣	١٥٥	تعديل الحكم القضائي إذا شابه خطأ في القانون
١٤٤	١٥٧	- محكمة الجزائر تعتنق هذه النظرية
١٤٤	١٥٨	- ما أدلة هذا المذهب ؟
(٢) المذهب الثاني : إثبات حجية الحكم القضائي انطلاقاً من			
١٤٥	١٦١	خصوصيات النظام القانوني الإسلامي
١٤٦	١٦٣	- معنى الحجية في فقه الشريعة عند فقهاء القانون الفرنسي
- الأستاذ morand يؤكد وجود فكرة الحجية في التشريع			
١٤٦	١٦٤	القضائي الإسلامي
- الأستاذ marneur يرى أن الحكم القضائي في الشريعة			

غير قابل للتعديل ١٦٦ ١٤٧

الموضوع

الفقرة الصفحة

- الاستثناءات التي ترد على فكرة الحجية ١٦٧ ١٤٨
- (٣) تأصيل الموضوع ١٧٠ ١٤٩
- الصياغة الفقهية القديمة لا تنبئ عن وجود فكرة الحجية ١٧١ ١٤٩
- نقد مذهب الفقه الفرنسي ١٧٢ ١٥٠

الفصل الثاني : في حجية الحكم القضائي في القضاء الشرعي العصري

- (١) القاعدة العامة : الحكم القضائي يحوز الحجية ١٨٧ ١٥٧
- قضاء المحاكم الشرعية المصرية ١٨٨ ١٥٨
- اجتهاد القضاء الإماراتي ١٩٠ ١٥٩
- اجتهاد محكمة النقض المصرية ١٩٢ ١٦١
- (٢) الاستثناء : انتفاء الحجية عن الحكم القضائي الباطل ١٩٥ ١٦٢
- اجتهاد محكمة النقض المصرية ١٩٨ ١٦٣
- قضاء المحكمة الاتحادية العليا ١٩٩ ١٦٤

القسم الخاص

في إعمال حجية الحكم القضائي في نظام التقاضي الإسلامي

- تمهيد عام ٢٠٤ ١٧٣
- فلسفة فكرة الحجية ٢٠٨ ١٧٤
- طبيعة فكرة الحجية ٢١٠ ١٧٥
- قاعدة الحجية متعلقة بالنظام الشرعي العام ٢١١ ١٧٦
- أساسها في النصوص الفقهية ٢١١ ١٧٦
- إنكار بعض أئمة الفقه لتعلق الحجية بالنظام الشرعي العام ٢١٢ ١٧٧
- المحكمة العليا الشرعية تنكر تعلق الحجية بالنظام الشرعي العام ٢١٣ ١٧٧
- المصدر الأصلي لطبيعة الحجية ٢١٤ ١٧٨
- المصدر التبعية لطبيعة الحجية ٢١٥ ١٧٩
- تغيير مضمون الحكم القضائي ٢١٦ ١٧٩
- تفسير الحكم القضائي ٢١٧ ١٨١
- تصحيح الحكم القضائي ٢١٨ ١٨١

- وسببه لاحتجاج حجيه حكم قضائي ٢١٩ ١٨١
- كنه هذا النوع ٢٣١ ١٨٢

الموضوع الفقرة الصفحة
الباب الأول : في نطاق حجيه الحكم القضائي

- تهييد ٢٣٢ ١٨٥

الفصل الأول : في النطاق الموضوعي لحجيه الحكم القضائي

المبحث الأول : في القاعدة العامة : ارتباط الحجية بالحكم

- القضائي الموضوعي المختص ٢٣٣ ١٨٨
أولاً : وجوب صدور حكم قضائي ٢٣٧ ١٨٩
أ - الحكم القوي ومدى تمتعه بالحجية ٢٤٠ ١٩٠
ب - الحكم الفعلي وهل يجوز الحجية ؟ ٢٤٧ ١٩٣
١- النظرية الأولى : تصرفات القاضي بمقتضى ولايته
تعتبر حكماً قضائياً ٢٥٠ ١٩٤
٢- النظرية الثانية: عمل القاضي وتصرفاته الفعلية
ليست حكماً قضائياً ٢٥١ ١٩٥
٣- تقدير النظريتين ٢٥٢ ١٩٦
ثانياً : وجوب كون هذا الحكم موضوعياً - ١٩٩
أ - المبدأ : الحجية أثر للحكم الموضوعي ٢٥٧ ١٩٩
ب - ماهية الحكم الموضوعي ٢٦٠ ٢٠٠
ج - أساس الحكم الموضوعي ٢٦٨ ٢٠٥
د - تحديد الأحكام الموضوعية ٢٧٠ ٢٠٧
١- الحكم التقريري ٢٧٢ ٢٠٧
٢- حكم الإلزام ٢٨٨ ٢١٥
٣- الحكم المنشئ ٢٨٩ ٢١٥
٤- الحكم الصادر في مسألة أولية ٢٩٠ ٢١٥
٥- الحكم الصادر في الدفوع الموضوعية ٢٩٢ ٢١٦
ثالثاً : وجوب صدور الحكم من محكمة مختصة ٣١٠ ٢٢٥
أ - ماهية الحكم الصادر من محكمة مختصة وظيفياً أو نوعياً - ٢٢٦

٢٢٦ ٣١٢	١- الاختصاص القضائي المطلق	الموضوع
٢٢٧ ٣١٣	٢- الاختصاص القضائي النسبي	
الفقرة الصفحة		

٢٢٨ ٣١٥	(١) الاختصاص القضائي العام
٢٢٣ ٣٢١	(٢) الاختصاص القضائي الخاص
٢٣٤ ٣٢٣	(أ) الاختصاص الموضوعي
٢٣٦ ٣٢٦	(ب) الاختصاص المركزي
٢٣٧ ٣٢٨	ب- هل يتمتع الحكم القضائي الأجنبي بالحجية أمام القضاء الوطني؟
	١- المبدأ: الحكم القضائي الأجنبي لا يجوز الحجية أمام
٢٣٩ ٣٣٢	القضاء الوطني
٢٤٠ ٣٣٤	- نظرية المذهب الحنفي
٢٤٢ ٣٣٧	٢- محاولات فقهية حديثة للاعتداد بحجية الحكم الأجنبي
٢٤٥ ٣٤٢	٣- رأينا في الموضوع

المبحث الثاني: في انتفاء الحجية عن العمل القضائي

٢٤٩ ٣٥١	غير الفاصل في الحق الموضوعي
٢٤٩ ٣٥٢	أولا: انتفاء الحجية عن الحكم القضائي غير الموضوعي (الأحكام الصادرة قبل الفصل في الحق الموضوعي)
٢٥١ ٣٥٧	أ- الأحكام المتعلقة بإعداد وتهيئة الدعوى للحكم فيها
٢٥٢ ٣٥٩	١- الأحكام المنظمة لسير الدعوى
٢٥٣ ٣٦١	٢- الأحكام المتعلقة بتحقيق الدعوى
	ب- الأحكام المتعلقة بدخول الدعوى في حوزة المحكمة واستمرارها أمامها
٢٥٥ ٣٦٥	١- الأحكام الإجرائية المنهية للخصومة
٢٥٦ ٣٦٦	٢- الأحكام الإجرائية غير المنهية للخصومة
٢٥٧ ٣٦٩	ج- الأحكام الوقتية أو المستعجلة
٢٥٧ ٣٧٠	ثانيا: انتفاء الحجية عن العمل القضائي الحمائي غير الموضوعي
٢٥٩ ٣٧٤	أ- العمل القضائي الولائي
٢٦٠ ٣٧٦	ب- العمل القضائي التنفيذي
٢٦١ ٣٧٩	

المبحث الثالث : في تحديد نطاق الحكم القضائي	٣٨٢	٢٦٢
أولا : حجية مشتملات الحكم القضائي	٣٨٦	٢٦٣

الموضوع

أ - حجية المنطوق	٣٨٨	٢٦٤
ب - حجية الأسباب	٣٩٥	٢٦٦
ح - حجية واقعات الدعوى	٤٠١	٢٦٩
ثانيا : حجية الحكم الضمني	٤٠٤	٢٧٠
أ- تحديد معنى الحكم الضمني	٤٠٧	٢٧٠
ب- نظرية فقهاء المرافعات في الشريعة	٤٠٨	٢٧١
ج- رأينا في الموضوع	٤١٠	٢٧٢

الفصل الثاني : في النطاق الشخصي لحجية الحكم القضائي

أولا : القاعدة العامة : الحجية النسبية للحكم القضائي	٤١٨	٢٧٦
أ - مبدأ نسبية الحجية	٤١٨	٢٧٦
ب - النصوص الفقهية	٤١٩	٢٧٦
ج - الأساس الفني	٤٢٠	٢٧٦
د - الأساس التشريعي	٤٢١	٢٧٧
١- المصدر الأساسي	٤٢٢	٢٧٧
٢- المصدر التبعية	٤٢٤	٢٧٨
هـ - أحكام المحاكم الشرعية	٤٢٥	٢٧٩
ثانيا : الاستثناءات الفقهية لمبدأ نسبية الحكم القضائي	-	٢٨٠
- استثناءات المذهب الحنفي والمالكي	٤٢٦	٢٨٠
- التطبيق القضائي	٤٢٧	٢٨١
ثالثا : فكرتنا في الموضوع	٤٢٨	٢٨٢

الباب الثاني : في آثار حجية الحكم القضائي

- تمهيد	٤٣٤	٢٨٧
---------	-----	-----

الفصل الأول : في الدفع بحجية الحكم المدني أمام القضاء المدني

المبحث الأول : في وحلة الخصوم	٤٣٩	٢٩٢
- مبدأ نسبية حجية الحكم القضائي	٤٣٩	٢٩٢

٢٩٣ ٤٤٠

٢٩٣ ٤٤١

الفقرة الصفحة

٢٩٥ ٤٤٣

٢٩٥ ٤٤٣

٢٩٦ ٤٤٥

٢٩٧ ٤٤٦

٢٩٨ ٤٤٧

٣٠١ ٤٤٨

٣٠١ ٤٤٩

٣٠٢ ٤٥٠

٣٠٤ ٤٥٧

٣٠٤ ٤٥٨

٣٠٤ ٤٥٩

٣٠٥ ٤٦٠

٣٠٧ ٤٦٣

٣٠٨ -

٣٠٨ ٤٦٥

٣٠٩ ٤٦٧

٣٠٩ ٤٦٨

٣١١ ٤٦٩

٣١١ ٤٧١

٣١١ ٤٧١

٣١٢ ٤٧٢

٣١٢ ٤٧٣

٣١٥ ٤٧٧

- النصوص الفقهية

- اجتهاد المحكمة العليا الشرعية

الموضوع

(١) تحديد من هم الخصوم

- معنى الخصم

- أساس فكرة وحدة الخصم

- قضاء المحاكم الابتدائية الشرعية في معنى الخصم

- قضاء المحكمة العليا الشرعية في معنى الخصم

- الخصوم الشخصيون في الدعوى

- الخصوم الممثلون في الدعوى

- التمثيل الحقيقي

- التمثيل الحكمي

- الوارث هل ينتصب خصما عن الورثة ؟

- أساس هذه الفكرة

- تقدير هذه الفكرة

- هل يتجرد الحكم القضائي من أية فاعلية في مواجهة

من لم يكن خصما فيه؟

(٢) اتحاد الصفة

- معنى وحدة الصفة

- اجتهاد المحاكم الابتدائية الشرعية

- اجتهاد المحكمة العليا الشرعية

المبحث الثاني : في وحدة المسألة المقضي فيها

(١) معنى وحدة المسألة المقضي فيها

- فلسفة فكرة الحجية في الشريعة

- اتحاد المسألة الواحدة في الدعويين

- النصوص الفقهية

- قضاء المحاكم الابتدائية الشرعية

- قضاء المحكمة العليا الشرعية ٤٧٨ ٣٦٧

(٢) أساس وحلة المسألة المقضي فيها ٤٨٠ ٣٣٠

الموضوع الفقرة الصفحة

- النصوص التشريعية ٤٨٠ ٣٣٠

- اصطلاح وحلة المسألة المقضي فيها ٤٨١ ٣٣١

- اصطلاح وحلة المسألة المقضي فيها في قضاء المحكمة الاتحادية العليا ٤٨٣ ٣٣٣

الفصل الثاني : في الدافع بحجية الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي

المبحث الأول : في وحلة الخصوم - ٣٣٠

- القاعدة : نسبية حجية الحكم القضائي ٤٩٤ ٣٣٠

- النصوص الفقهية ٤٩٥ ٣٣١

(١) من هم الخصوم ؟ - ٣٣١

- معنى الخصم ٤٩٧ ٣٣١

- المدعي هي الهيئة الاجتماعية ٤٩٨ ٣٣١

- المدعى عليه هو المتهم ٤٩٩ ٣٣٢

- تعدد المتهمين ووحلة الجريمة ٥٠٠ ٣٣٢

- حجية حكم الإدانة ٥٠١ ٣٣٣

- حجية حكم البراءة ٥٠٤ ٣٣٤

- هل من الممكن أن يتمسك بالحكم الجنائي كدليل

ممن لم يكن خصما فيه؟ ٥٠٥ ٣٣٤

(٢) أساس وحلة الخصوم ٥٠٦ ٣٣٥

- النصوص التشريعية ٥٠٨ ٣٣٦

المبحث الثاني : في وحلة المسألة المقضي فيها ٥١٠ ٣٣٧

(١) معنى وحلة المسألة المقضي فيها ٥١١ ٣٣٧

- اتحاد المسألة المقضي فيها في الدعويين ٥١٢ ٣٣٨

- الحجية وتعدد الجرائم ٥١٣ ٣٣٩

- الحجية وفكرة التداخل ٥١٨ ٣٤٠

- الحجية وسقوط القصاص ٥٢٢ ٣٤٢

- الحجية وسقوط الحد ٥٢٣ ٣٤٣



٣٤٣	٥٣٤ (٢) أساس وحدة المسألة القضائي فيها
٣٤٤	٥٣٤ - النصوص التشريعية
الفقرة الصفحة		الموضوع
الفصل الثالث : في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني		
المبحث الأول : في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني		
٣٤٧	٥٣٠ في رأي الفقه والقضاء
٣٤٨	٥٣٣	(١) حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني في اجتهاد القضاء الشرعي
٣٤٨	٥٣٣	- القاعدة : انتفاء حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني الشرعي
٣٤٩	٥٣٤	- اجتهاد المحاكم الابتدائية الشرعية في نفي الحجية
٣٥٠	٥٣٦	- اجتهاد المحكمة العليا الشرعية في نفي الحجية
٣٥١	٥٣٧	- نقد فقهي لمسلك المحكمة العليا الشرعية
٣٥٢	٥٣٨	- محاولة قضائية لصياغة مبدأ يحترم الحكم الجنائي
٣٥٣	٥٣٩	- المحكمة العليا الشرعية تجهض هذا الاجتهاد القضائي
٣٥٤	٥٤٠	- تقدير اجتهاد المحكمة العليا الشرعية
٣٥٤	٥٤١	(٢) كيف نؤصل حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني
٣٥٥	٥٤١	- الأساس الفني لحجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني
٣٥٥	٥٤٤	- النصوص الفقهية
٣٥٦	٥٤٥	- الأساس التشريعي لسلطان الحكم الجنائي أمام القضاء المدني
٣٥٧	٥٤٦	المبحث الثاني : في مناط التقييد بحجية الحكم الجنائي
٣٥٧	٥٤٧	(١) أن يصدر حكم جنائي موضوعي
		(٢) أن يكون هناك وحدة المسألة القضائي فيها بين
٣٦١	٥٥٧	الدعوى الجنائية والمدنية
الفصل الرابع : في الدفع بحجية الحكم المدني أمام القضاء الجنائي		
٣٦٩	٥٦٧	(١) القاعدة العامة : انتفاء حجية الحكم المدني أمام القضاء الجنائي
٣٧٠	٥٧١	(٢) الاستثناء: حجية الحكم المدني في المسألة الأولية أمام القضاء الجنائي
٣٧٣	٥٧٣	ملحق : في صياغة فكرة الحجية في مواد مقننة
٣٧٣	٥٧٣	(١) تمهيد
٣٧٣	٥٧٦	(٢) تقنين من اجتهادنا

نظرية حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية

الخاتمة ٥٧ ٢٧٥

ثبت المراجع - ٢٧